المرصد النيابي العراقي

تقرير شهر تشرين الثاني

جلسات المجلس

- **عدد الجلسات:** عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر (٦+ ١ مغلقة) جلسات.
- **العمل الرقابي:** لم يجري خلال هذا الشهر أي عمل رقابي.
- **الفقرات:** بلغ عدد الفقرات (٣٤) الفقرات المنفذة (٢٨) والغير منفذة (٥).
- **العمل التشريعي:** قراءة أولى لـ (١١) وقراءة ثانية لـ (٧) مشاريع قانون.
- **العمل غير التشريعي:** لم يجري خلال هذا الشهر أي عمل غير تشريعي

العمل الرقابي

لم يجري خلال هذا الشهر اي عمل رقابي

الفقرات

بلغ عدد الفقرات (34)
-الفقرات المنفذة (28)
والغير منفذة (5).

استضافة

لا توجد اي استضافة خلال هذا الشهر

الجلسات

عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر
(6+ 1 مغلقة) جلسات

العمل التشريعي

قراءة أولى لـ (11)
وقراءة ثانية لـ (7) مشاريع قانون.

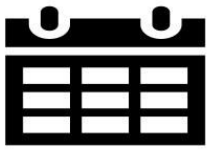

العمل غير التشريعي

لم يجري خلال هذا الشهر أي عمل غير تشريعي

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/١١/٦) جلسته الثامنة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي وتضمنت الجلسة:

- تلاوة السيد الحلبوسي طلبات خصت تقديم اعتذار من اداء اليمين الدستورية لثلاثة بدلاء عن الكتلة الصدرية.

-تأدية السيدات والسادة سعاد عبد الحسين المالكي وساهرة عبد الله الجبوري وطالب عبد الكريم المعماري وهبة جرجيس عبد الاحد القس وعلي سعدون غلام وجواد كظوم مطلك وكريم عليوي اليمين الدستورية لشغل عضوية مجلس النواب بدلا عن النواب الذين تسنموا مناصب وزارية وغيرهم من المعتذرين.

-تلاوة النائب عطوان العطواني بيانا استذكر فيه النائب محمود شاكر السلامي الذي وافته المنية قبل ايام في مجلس النواب، معزيا اسرة الفقيد وزملاءه برحيله، وداعيا له بالرحمة والغفران والصبر والسلوان لذويه

- قراءة المجلس سورة الفاتحة على روح المغفور له النائب محمود السلامي.

- القراءة الاولى لمشروع قانون الخدمة المدنية الاتحادي والمقدم من اللجنتين المالية والقانونية.

ترأس جانبا منها السيد محسن المندلاوي النائب الاول لرئيس المجلس،

-تأجيل القراءة الاولى لمشروع قانون خدمة العلم والمقدم من لجنة الامن والدفاع الى الجلسة المقبلة لدراسته وإنضاج المشروع بشكل دقيق.

- القراءة الاولى لمشروع قانون حماية الطفل والمقدم من لجان المرأة والاسرة والطفولة والقانونية والاوقاف والعشائر والعمل ومنظمات المجتمع المدني.

- طالب السيدات والسادة النواب بمناقشة وايجاد الحلول المناسبة لمعالجة شحة المياه والجفاف في البلاد من خلال استضافة وزير الموارد المائية، والمطالبة بتسليم مستحقات محافظة بابل من تخصيصات البترو دولار، وتزويد مجلس النواب بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء والمطالبة بإيقاف التجاوز على ملكية الارض المشيد عليها ثانوية كلية بغداد النموذجية في منطقة الاعظمية، ومتابعة تنفيذ مشروع تطوير مدخل بغداد الشمالي والتحرك

نحو تفعيل الاموال المخصصة لصيانة الطرق والجسور، والدعوة الى اطلاق الخطة الزراعية وتزويد المزارعين بالأسمدة.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/١١/٨) جلسته التاسعة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (٢٠٢) نائبا وتضمنت الجلسة:

-أستهل المجلس الجلسة بالموافقة على تمديد فصله التشريعي الثاني لشهر واحد لإكمال مهامه وفقا للمادة ٥٨ ثانيا من الدستور العراقي.

-وجه الرئيس الحلبوسي بمناقشة الطلب المقدم من النائب حسن سالم الخاص باتخاذ قرار تمديد اعفاء المواد الغذائية من الضريبة ولكمرك مع اللجان الاقتصاد والمالية والزراعة لأعداد الصياغة اللازمة للتصويت عليه.

-القراءة الثانية لمشروع قانون العيد الوطني لجمهورية العراق والمقدم من لجنة الثقافة والسياحة والاثار والاعلام.

-أنصبت مداخلات السيدات والسادة النواب بشأن مشروع القانون على اختيار يوم وطني يجمع عليه غالبية العراقيين وضرورة تحديد يوم وطني للعراق اسوة بدول العالم.

-دعا رئيس المجلس اللجنة المعنية الى مواصلة العمل مع اللجان النيابية الاخرى والحكومة للمضي بتشريع القانون.

التي ترأس جانبا منها السيد محسن المندلاوي

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الاول لقانون ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣ والمقدم من لجان العمل ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والاسرة والطفولة والقانونية والشهداء والضحايا.

-اكدت بعض مداخلات السيدات والسادة النواب على اهمية استثناء المتقدمين الى الدراسات من شرطي العمر والمعدل وتخصيص قطع الاراضي في المحافظات لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة ومنح الشخص المعاق راتبا ثابتا، وتشكيل هيئة خاصة تعنى بذوي الاعاقة اسوة بالدول المتقدمة لوجود اكثر من ثلاثة ملايين شخص من ذوي الاعاقة، وشددت المطالبات على ان يراعي القانون المطروح القوانين الدولية وايجاد موائمة بينها

للاستفادة من المنح الدولية الداعمة، وتعديل الرواتب وتأهيل المشمولين بذوي الاعاقة من خلال فتح مراكز خاصة للتأهيل.

-القراءة الثانية مشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال والمقدم من لجان المالية والعمل ومنظمات المجتمع المدني والقانونية.

-انصبت مطالبات السيدات والسادة النواب على اهمية تشريع القانون لما سيقدمه من مصلحة للعاملين في القطاع الخاص وتخفيف العبء على الطلب للعمل في القطاع العام والمطالبة بتحديد الحد الادنى للتقاعد بخمسة عشر عاما وبعمر ٤٥ للفرد وان لا يقل راتبه التقاعدي عن الراتب المشمول بقانون التقاعد الموحد.

-دعا الرئيس الحلبوسي الى استمرار اللجان النيابية المعنية بمشروع القانون بإجراءاته التشريعية وانضاجه بشكل يلبي متطلبات المواطنين.

- طالب عدد من السيدات والسادة اعضاء المجلس بالنظر في القرار الحكومي الخاص بتوزيع الاراضي في محافظة كركوك وتحويل جميع المحاضرين الى عقود وشمولهم بقرار ٣١٥ والمطالبة بتعويض ابناء المكون الايزيدي سواء في مجال التمثيل الحكومي والدعم المادي لضحايا تنظيم داعش الارهابي، والمطالبة بتسهيل اجراءات التدقيق الامني في محافظة نينوى ومعالجة الوضع الاداري للصحوات ومساواتهم بأقرانهم في المؤسسة الامنية والخدمية، ومعالجة الاوضاع المترتبة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠٢٠ وخاصة في محافظة بابل.

- أعلن السيد رئيس المجلس عن تخصيص الجلسة المقبلة لاستضافة وزيري الزراعة والموارد المائية لمناقشة الخطة الزراعية وشحة المياه في البلاد.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/١١/١٠) جلسته العاشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (٢١٢) نائبا وتضمنت الجلسة:

-تأدية السيد طاهر صبيح هاشم اليمين الدستورية لشغل عضوية المجلس.

-ترحيب الرئيس الحلبوسي اثناء الجلسة بحضور السيدين وزير الموارد المائية ووزير الزرعة الى مجلس النواب بناءا على طلب نيابي لمناقشة خطط الوزارتين لمعالجة شحة المياه والخطة الزراعية والتحديات التي تواجه عملهم.

-تأكيد السيد عون ذياب عبد الله وزير الموارد المائية على حرص الوزارة العمل بشكل مسؤول واتخاذها اجراءات بتشكيل غرفة عمليات لوضع الخطط وتوزيع المهام على شكل قواطع وبذل جهود لإيصال المياه وفق ادارة عادلة الى اقصى المناطق البعيدة رغم صعوبة الموسم الحالي وتوفير الكميات اللازمة للمستفيدين خاصة ان حجم المياه الداخلة الى العراق انخفض كثيرا مقارنة بالسنوات الماضية، مبينا ان ما يدخل الى السدود اقل من كميات المياه المطلقة بكثير ما يتطلب متابعة الخطط الموضوعة لوصول المياه الى اقصى المناطق في العراق.

-نوه السيد الوزير الى بذل الجهود لمواجهة التحديات التي تعترض خطط الوزارة ومنع التجاوزات الحاصلة لتلبية الحاجة المطلوبة للمواطنين، لافتا الى حرمان محافظة ديالى على سبيل المثال من الزراعة في العام الماضي بسبب شحة المياه، مطالبا بضرورة تكاثف جهود مجلس النواب والحكومات المحلية لتطبيق خطة الوزارة وتجاوز ازمة المياه والتحرك بشكل سريع بمفاتحة دولة تركيا لمتابعة ملف اطلاق الكميات المتفق عليها، مبينا ان تركيا لم تلتزم بالاتفاق منذ اكثر من سنة، مستدركا بالقول ان كمية المياه الداخلة الى نهر الفرات بلغت ١٩٨ متر مكعب بالثانية فيما كانت سابقا ٢٩٠ متر مكعب بالثانية ومن جانب نهر دجلة بلغت كميات المياه الداخلة ٢٠٠ متر مكعب بالثانية بينما الخارج من خزين السدود هو ٥٠٠ متر مكعب بالثانية منوها الى تحركهم بمخاطبة وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية النيابية لمطالبة تركيا بأطلاق حاجة العراق من المياه

- قدم السيد عباس العلياوي وزير الزراعة شرحا مفصلا عن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق نتيجة قلة المياه ومشكلة الاسمدة، مشيرا الى وضع الوزارة خطة زراعية طارئة للعام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء وتحديد مساحات مليون ونصف المليون دونم للزراعة الاروائية ومليون و١٠٠ ألف دونم لزراعة البساتين بينما

تم التعويض الزراعة بالاعتماد على الابار عبر مساحة ٤ ملايين دونم، موضحا ان القطاع الزراعي تعرض الى انخفاض كبير بالمستوى بنسبة ٧٠ بالمئة.

-ذكر السيد العلياوي أن وزارة الزراعة تعاقدت مع وزارة الصناعة لتوفير السماد بعد تشكيل لجنة ثلاثية للنظر بنتائج مدى صلاحية السماد، فضلا عن التنسيق مع الجهات الحكومية لضمان وصول المياه الى المناطق الجنوبية، مطالبا مجلس النواب بدعم ملف الزراعة عبر توفير التخصيصات في الموازنة العامة بما يرتقي الى مستوى التحديات، بالإضافة الى مطالبته بدعم توفير التقنيات الحديثة للعمليات الزراعية وتقديم الدعم الحكومي للبذور بنسبة ٧٠٪ وللأسمدة ٥٠.%

- اشار السيد رئيس مجلس النواب الى ان المساحات الزراعية شهدت انخفاضا كبيرا في العراق، مشددا على ضرورة بذل الجهود السياسية والنيابية والحكومية لتدارك ازمة المياه ومعالجة احتياجات البلد من الزراعة وانتاج الكهرباء وتوفير حاجة المواطن من المياه.

-انصبت مداخلات السيدات السادة النواب، بالمطالبة نحو التوجه الدبلوماسي والضغط على دول المنبع لإطلاق حاجة العراق من المياه واعادة النظر بالاتفاقات المبرمة مع دول الجوار المتعلقة بتقاسم الحصص المائية خاصة التي مر عليها عقود من الزمن وزيادة نسبة توزيع الاسمدة والبذور على المزارعين والالتزام بتوزيعها بالتوقيتات المحددة للتجهيز وحماية الانتاج المحلي من البيض والدجاج ودعم مربي المواشي بتزويدهم بالبذور المخصصة لزراعة النباتات العلفية لتقليل الاعتماد على المستورد وزيادة حصص الاهوار من المياه، اضافة الى شمول المناطق (المضمونة) بالبذور والاسمدة والمطالبة بدعم محافظة نينوى بالمرشات المحورية والسماح بحفر الابار الارتوازية وتفعيل مشروع ماء الجزيرة، والدعوة الى شمول فلاحي اقليم كردستان بالخطة الزراعية للعام الحالي وتجهيزهم بالبذور والاسمدة، فضلا عن المطالبة بالعمل على اقامة مشاريع متطورة مثل تبطين قنوات الري لتقليل التبخر واعادة النظر بمشروع مياه البدعة كونه غير مجد لمحافظة البصرة والعمل على مكافحة زهرة النيل التي تؤثر على مجرى المياه وإنشاء سدود جديدة واكمال سد بخمة شمال اربيل واعتماد طرق حديثة في الري.

ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبد الله نائب رئيس المجلس

-طالب السيدات والسادة النواب بزيادة الحصة الزراعية لمحافظتي ميسان وواسط وتوفير الحصة المائية لأقضية ونواحي محافظة ذي قار والمساحات الزراعية في محافظة كركوك والغاء العقود الزراعية التي مضى عليها أكثر من سنة ولم تستثمر الارض وتفعيل المبادرة الزراعية، ومطالبة وزارة الموارد المائية بمعرفة اجراءاتها ان كان لها خطط مستقبلية لمواجهة

شحة المياه والتصحر بحسب ما تذكره التقارير الدولية والدعوة الى وضع خطة سريعة لإنقاذ ما تبقى من اشجار النخيل.

-توجيه الرئيس الحلبوسي لجنتي الاقتصاد والاستثمار النيابيتين بمفاتحة دائرة التنمية الصناعية في وزارة الصناعة للاستفسار عن انتاج سماد الدأب من عدمه.

-تأكيد الدكتور شاخوان عبد الله على اهمية ايجاد حلول جذرية لمشكلة المياه وما يحصل من تجاوز على حصة العراق وحصوله على استحقاقاته من المياه، مستفسرا عن قيمة المبالغ التي خصصت لوزراتي الزراعة والموارد المائية ونسبة المبالغ التي تم صرفها لوزارتين.

- اشار السيد وزير الموارد المائية الى المضي بشكل جدي للوصول الى اتفاقات مع دولتي ايران وتركيا لزيادة الاطلاقات المائية لصالح العراق ووضع خطة لتأمين المياه في مناطق الاهوار خاصة انها بحاجة الى ٥ مليار متر مكعب سنويا في الوضع الطبيعي، وتوجه الوزارة لمعرفة حقيقة وجود كميات من المياه الجوفية في باطن الارض، فضلا عن تطرقه الى وجود مشكلة تبخر مياه البحيرات والسدود بواقع ٨ مليارات متر مكعب سنويا، لافتا الى ايلاء الوزارة اهتمامها بتغيير طرق الري الى الوسائل المتطورة الحديثة، موضحا ان المبلغ المصروف من حصة الوزارة ضمن تخصيصات قانون الامن الغذائي بلغ ٤٥ مليار من اصل ١٠٠ مليار.

- عد السيد وزير الزراعة مشكلة الاراضي النفطية الواسعة في محافظات البصرة وذي قار وميسان معضلة تحد من المساحات الزراعية، مشيرا الى التنسيق مع وزارة النفط لحلها من خلال ابرام عقود، مبينا البدء بالخطة الزراعية بتجهيز المستلزمات الزراعية للفلاحين وتفعيل المبادرة الزراعية عبر تشكيل فريق فني من الوزارة ومعالجة الاخفاقات السابقة وادراج الاطباء البيطريين في موازنة عام ٢٠٢٣ لأغراض التعيين، لافتا الى ان الوزارة تعمل على التخلص من الديون المتراكمة عليها للشروع بتطوير القطاع الزراعي، مبينا ان الوزارة حصلت على ٥٠ بالمئة من تخصيصاتها في قانون الامن الغذائي.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/١١/١٩) جلسته الحادية عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (٢٢٣) نائبا وتضمنت الجلسة:

-قراءة مجلس النواب سورة الفاتحة على ارواح المواطنين من ضحايا انفجار انبوب الغاز في محافظة السليمانية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمقدم من لجنتي الاقتصاد والصناعة والتجارة والمالية.

التي ترأس جانبا من الجلسة النائب الاول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبة بتعديل المواد الرابعة والخامسة والتاسعة والعاشرة والثانية عشر من القانون بما يخدم المصلحة العليا لاقتصاد البلد والعمالة المحلية عبر تشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص والالتزام بتأمين حقوقهم التقاعدية عند تشريع قانون الشراكة بين القطاعين، وفي ذات الوقت عبر عدد من السيدات والسادة عن مخاوفهم من تشريع القانون باعتباره غير ملائم ومشجع للقطاع الاقتصادي في الظرف الراهن وفيه مخاوف من تقويض للنشاط الاقتصادي ويمنح صلاحيات واسعة للأمين العام لمجلس الوزراء وللشريك، فضلا عن ان المداخلات ضمت مخاوف من التفريط بممتلكات وثروات الدولة وتسريح كبير للموظفين، اضافة الى الدعوة لإعادة النظر بمشروع القانون وتصحيحه بما يتلاءم مع مبادئ الدستور والمصلحة الاقتصادية للعراق.

-وجه السيد الرئيس اللجنة النيابية المعنية بمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنظر في الطلب النيابي المقدم لرد القانون أو المضي بتشريعه لأجل عرضه على التصويت.

-تأجيل القراءة الثانية لمشروع التعديل الثالث لقانون كلية الامام الاعظم رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧ المقدم من لجنتي الاوقاف والعشائر والتعليم العالي والبحث العلمي الى جلسة يوم الاثنين المقبل.

-القراءة الثانية لمشروع قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبيولوجية والمقدم من لجنتي الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي.

التي ترأس جانبا من الجلسة السيد شاخوان عبد الله نائب الرئيس

-انصبت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبة بمنع تداخل الصلاحيات بين الهيئة الوطنية ووزارة البيئة ووزارة الصحة، والدعوة الى تشريع القانون بما يسهم في خلق بيئة امنة لسلامة المواطن العراقي ويستقطب الكفاءات العراقية المتخصصة.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون تنفيذ مشاريع الري رقم (١٣٨) لسنة ١٩٧١ والمقدم من لجنة الزراعة والمياه.

- طالب عدد من السيدات والسادة النواب بإلغاء المحاضر التي ابرمتها الحكومة السابقة المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية والمد السككي واختيار الشخصيات الكفؤة في ادارة سلطة الطيران المدني وتعويض مناطق الاهوار من الاضرار التي سببتها شحة المياه وشمولهم بالمادة ١٤٠، والحد من مخاطر انتشار المخدرات في المجتمع والوقوف بشكل حازم ضد عصابات تهريب النفط الخام من انابيب النقل لمنعهم من سرقة المال العام والتوصية للحكومة الاتحادية بمعالجة ازمة السكن ومطالبة ادارة محافظة كركوك بتوفير مادة النفط الابيض للمواطنين وانهاء معاناتهم من التلوث الناتج عن معمل اسمنت كركوك، اضافة الى المطالبة برفع رواتب الدنيا لشريحة المتقاعدين وشمول ضحايا انفجار منطقة البنوك في بغداد بقانون مؤسسة الشهداء

- دعا السيد شاخوان عبد الله الى ضرورة تضمين تخصيصات المادة ١٤٠ في الموازنة العامة للسنة ٢٠٢٣ بعد تأخر تخصيصها في السنوات الماضية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/١١/٢١) جلسته الثانية عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة النائب الأول محسن المندلاوي بحضور (١٦٧) نائبا وتضمنت الجلسة:

- القراءة الاولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى النظام الاساس لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

- القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الاساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (unido) والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

- القراءة الاولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية والمقدم من لجان الامن والدفاع والتعليم العالي والبحث العلمي والقانونية والثقافة والسياحة والاثار والاعلام وحقوق الانسان والخدمات والاعمار والنقل والاتصالات.

التي ترأس جانبا من الجلسة نائب رئيس مجلس النواب د. شاخوان عبد الله

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون الامام الاعظم رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧ والمقدم من لجنتي الاوقاف والعشائر والتعليم العالي والبحث العلمي.

-ركزت مداخلات على أعداد المناهج التي تعتمد فيها النهج الوسطي ونبذ التعصب المذهبي والطائفي، واعادة النظر في اسم الجامعة وعدد الاقسام في الجامعة، بالإضافة الى تضمين الاسباب الموجبة تأريخ تأسيس الكلية لعراقتها.

-تلاوة النائبة فيان صبري بيانا باسم الكتل الكردستانية، دانت فيه القصف الذي طال اقليم كوردستان من قبل دول الجوار داعية مجلس النواب لاتخاذ موقف تشريعي مناسب يمنع هذه الانتهاكات بالإضافة الى استضافة السلطة التنفيذية للاطلاع على اجراءاتها بشأن تلك الهجمات مطالبين الامم المتحدة الى اتخاذ موقف واضح وصريح تجاه هذه الاعتداءات.

- أعلن رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية النائب أرشد الصالحي عن قيام اللجنة وبناءا على ما تناقلته وسائل الاعلام بشأن حدوث انتهاكات لحقوق الانسان في مطار المثنى، قامت بزيارة مفاجئة لسجن مطار المثنى لم نسجل فيها اي سلوك غير طبيعي مع تسجيل بعض الملاحظات سيتم اعداد تقرير مفصل بشأن الزيارة تقدم الى مجلس النواب.

- ناقش السيدات والسادة اعضاء المجلس عدد من المواضيع المهمة، منها تحسين الواقع المعاشي للمتقاعدين وتوفير فرص عمل للشباب، بالإضافة الى تحسين الواقع الخدمي في محافظتي بابل وذي قار وضرورة متابعة تنفيذ القوانين التي تلامس واقع المواطن اليومي، ومعالجة اوضاع ما تبقى من افراد الصحوات، بالإضافة الى اداء وعمل عدد من الدوائر الخدمية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/١١/٢٤) جلسته الرابعة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة النائب الثاني شاخوان عبد الله بحضور (١٧٧) نائبا وتضمنت الجلسة:

-القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق اتفاق بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية التونسية بشأن الخدمات الجوية بين اقليميها والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

- القراءة الاولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى بروتوكول لتعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الافعال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

- القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية النقل البجري بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية مصر العربية والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

- القراءة الاولى لمشروع قانون انضمام العراق الى برتوكول ٢٠٠٥ المتعلق برتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة في الجرف القاري للعام ١٩٨٨ بغية تعزيز اجراءات قمع الاعمال غير المشروعة التي نص عليها القانون.

- القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الاول لقانون تنظيم الاراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزارعين والبيطرين رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣ والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار.

- القراءة الاولى لمشروع قانون جهاز الامن الوطني العراقي والمقدم من لجنة الامن والدفاع